مدى تطبيق قوانين المالية السابقة المتعلقة بالاستثمار والقيود الجديدة

د. بن عنتر ليلي

أستاذة محاضرة -كلية الحقوق

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس-

benantarlila@yahoo.fr

تاريخ القبول 2020-02-24

تاريخ المراجعة

تاريخ الإيداع: 2018-12-03

الملخص:

رغم الإصلاحات التي عززت الإطار التشريعي في مجال قوانين المالية عموما ،أكد المشرع الجزائري بعد أكثر من سنتين من صدور قانون الاستثمار 09-16 استمرار السياسة التشريعية في مجال الاستثمار بنفس الطريقة التي عرفها تنظيم القطاع في ظل الأمر رقم 01-03 ،مع التأكيد على عدم جاهزيته لتطبيق الإصلاحات التشريعية التي أقرها في الوقت الراهن ،وبقاء اللبس مطروحا فيما تعلق بسريان أحكام قوانين المالية السابقة على نص قانون الاستثمار الجديد ،و النتائج المترتبة عن ذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسة التشريعية- قوانين المالية - قانون الاستثمار - القيود الجديدة.

L'étendue de l'application des lois de finances précédentes concernant l'investissement, et les nouvelles restrictions

Résumé:

Le législateur algérien a confirmé après deux ans de la promulgation de la loi N°16-09 la continuité de la politique législative dans le secteur des investissements de la même façon auparavant adopté par l'ordonnance N°01-03.

Les lois de finances continué à modifier et compléter la loi d'investissement avec des textes annuels successifs, qui confirme la nature restrictif de la loi de finance. Tandis que les problèmes et les résultats de l'application des lois de finances sont toujours subsistent.

Mots-Clés: la politique législative-les lois de finances- la loi d'investissement -les nouvelles restrictions.

The extent of the application of the previous finance laws concerning the investment, and the new restrictions

Abstrac:

The Algerian legislator confirmed after two years of the promulgation of Law No. 16-09 the continuity of legislative policy in the investment sector in the same way previously adopted by Ordinance No. 01-03.

The finance laws continued to amend and complete the investment law with successive annual texts, which confirms the restrictive nature of the finance law. While the problems and results of the application of the finance laws are still lingering.

Keywords: legislative policy-finance laws-investment law-new restrictions.

مقدمة:

لا يمكن تطبيق قانون 16-09¹ بما يحمله من ضمانات تعزز تواجد الاستثمار و نموه في الجزائر إلا من خلال صناعة منظومة قانونية متناسقة تساهم في تنفيذ أحكام قانون الاستثمار و تكمل هدفه الأساسي الرامي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

لذلك فقد دعم المشرع الجزائري صدور قانون 16-09 بإصدار العديد من النصوص القانونية التي جسدت إرادة الدعم و التصحيح لمسار النصوص القانونية المؤطرة للاستثمار بهدف ضمان استقراره ، ومن أهمها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية²، و كذا القانون العضوي المتعلق بكيفيات و شروط الدفع بعدم الدستورية³.

غير أن قانون 16-09 لم يطل عليه الوقت حتى شمله أول تعديل غير مباشر عن طريق قانون المالية لسنة 2016⁴، وتعديلات آخران الأول غير مباشر و الثاني مباشر وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2018⁵، الأمر الذي قد يدعم وجهة النظر التي تؤكد استمرار السياسة التشريعية في مجال الاستثمار بنفس الطريقة السابقة، كما يطرح إشكالا مهما متعلق بمدى سريان التعديلات التي شملت قانون الاستثمار السابق أمر 01-03⁶ بموجب قوانين المالية على قانون الاستثمار الحالي 16-09 خاصة و أن أمر 01-03 تم إلغائه جزئيا فقط؟

وعليه سنحاول الإجابة عن الإشكال المتمحور حول مدى تطبيق أحكام قوانين المالية السابقة على قانون الاستثمار الجديد؟ و القيود الجديدة التي فرضتها قوانين المالية بصورة مباشرة و غير مباشرة على قانون الاستثمار الجديد 16-09؟ وهو ما يدفنا لمناقشة النقاط القانونية التالية:

- 1- إصدار القانون المتعلق بقوانين المالية في شكل قانون عضوي
- 2- عدم بقاء نصوص قوانين المالية السابقة سارية المفعول في إطار قانون الاستثمار 16-09
- 3- القيود المفروضة على قانون 16-09 بموجب قوانين المالية اللاحقة لصدوره

1- إصدار القانون المتعلق بقوانين المالية في شكل عضوي:

يستمد قانون المالية السنوي و التكميلي قدرتهما و شرعية تعديلاتهما لمختلف النصوص القانونية الأخرى من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية⁷، الأمر الذي طرح مشكلا قانونيا في السابق نظرا لأن القانون المتعلق بقوانين المالية (84-17) لم يصدر في شكل قانون عضوي لأن الجزائر في تلك المرحلة لم تكن قد عرفت فكرة القوانين العضوية بعد⁸ ، و بذلك أصبحت كل التعديلات التي كان يوردها

قانون المالية السنوي و التكميلي على مختلف النصوص القانونية بما فيها قانون الاستثمار مشبوهة بعدم دستورتيتها.

غير أن المشرع الجزائري يكون قد تدارك هذا الفراغ، من خلال إصداره لقانون متعلق بقوانين المالية في شكل عضوي تحت رقم 15-18 المذكور سابقا الذي وضع من خلاله صلاحيات قوانين المالية السنوية و التصحيحية⁹، من خلال حصرها في تحديد الجانب المالي للسنة المدنية ، و الترخيص لمجموع موارد الدولة و أعبائها، كما منع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 15-18 على قوانين المالية أن تتضمن أحكاما تخالف موضوعها المحدد بموجب المادة 06 من نفس القانون¹⁰ حيث نصت على " لا يمكن إدراج أي حكم ضمن قوانين المالية ما لم يتعلق بموضوع هذه القوانين"، و بهذا النص الجديد جنب المشرع وقوع أي تجاوز في موضوع أحكام النصوص التي يتضمنها قانون المالية. بالإضافة إلى ذلك فقد ألزم القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية جميع النصوص التشريعية و التنظيمية بضرورة التوافق مع الميزانية المتوسطة المدى للدولة ، كما منع نص المادة 20 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية تحصيل أو تأسيس الرسوم شبه الجبائية من قبل النصوص القانونية الأخرى لفائدة الأشخاص المعنوية الخاصة ، فنصت المادة 20 على " لا يمكن تأسيس أو تحصيل الرسوم الجبائية إلا بموجب حكم من أحكام قانون المالية ، و تعتبر رسوم شبه جبائية جميع الحقوق و الرسوم و الأتاوى المحصلة لصالح كل شخص معنوي من غير الدولة و الولايات و البلديات".

لقد تضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية تكريسا لقواعد تساهم في استقرار الاستثمار و تجعل المستثمر لا يتفاجئ مستقبلا بنصوص قانونية تمس بمبادئ قانون الاستثمار ، بحيث حدد طبيعة التعديلات التي يجب أن تشملها قوانين المالية و حصرها في الجانب المالي للسنة فقط، كما أضفى شرعية على التعديلات التي توردها قوانين المالية السنوية و التصحيحية على أحكام قانون الاستثمار من خلال استنادها على قانون عضوي.

غير أن القانون المتعلق بقوانين المالية تضمن أحكاما تؤكد تغير التشريعات المتعلقة بالاستثمار مستقبلا لا سيما منها ما منع المؤسسات العمومية من غير الولاية و البلدية من تحصيل أو تأسيس الرسوم الجبائية ، و منح هذه الصلاحية حصرا لأحكام قانون المالية¹¹ ، و عليه فإن الحقوق و الرسوم الأتاوى المفروضة بموجب المادة 26 الفقرة الأخيرة من نص القانون رقم 16-09 و النصوص التنظيمية له لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 17-103¹² لا يمكن تحصيلها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا إذا أسس لها و/أو سمح قانون المالية بتحصيلها .

ومن الجدير بالذكر أن مجمل الأحكام التي أوردها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية سواء التي شكلت منها نقلة نوعية تحفيزية للتشريع المالي الذي قد يمس بقانون الاستثمار ، أو تلك التي قد تقيد منه ، لا يمكن تطبيقها والاستفادة منها إلا بحلول سنة 2023 حيث حدد نص المادة 89 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية هذا التاريخ كبدية لتطبيق النص الجديد.

2- عدم بقاء نصوص قوانين المالية السابقة سارية المفعول في إطار قانون الاستثمار 16-09:

تعتبر مجمل التعديلات التي أوردتها قوانين المالية التي صدرت في ظل الأمر رقم 03-01 مقيدة لأحكام الاستثمار و متجاوزة لحدود اختصاصات قوانين المالية المحصورة في الجانب المالي ، لا سيما منها المتضمنة تقييد ملكية الاستثمار عن طريق فرض الشراكة الإجبارية¹³ ، و المساس بحرية المستثمر في التنازل عن استثماره عن طريق فرض حق الشفعة¹⁴، بالإضافة إلى إدخال نشاطات محددة إلى نطاق تطبيق أمر 03-01¹⁵.

كما تتميز التعديلات التي فرضتها قوانين المالية على أحكام قانون الاستثمار بوجود نوعين من النصوص القانونية، بعض هذه النصوص جاءت معدلة و متممة لأمر 03-01 صراحة مثل نص المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي تمت أمر 03-01 بالمادة 04 مكرر 01 و المادة 62 من نفس القانون التي تمت أمر 03-01 بالمادة 4 مكرر 3. أما البعض الآخر فقد تضمن تعديل ضمني لأمر 03-01 مثل نص المادة 78 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و المادة 55 من قانون المالية لسنة 2014.

إن الإلغاء الجزئي لأحكام الأمر رقم 03-01 يضيف نوعا من اللبس حول ما إذا كان إلغاء الأحكام المعدلة و المتممة له الواردة بموجب قوانين المالية يكون تلقائيا بمجرد إلغاءه ، أم بقائها سارية المفعول في ظل القانون الجديد 09-16 نظرا لكونها قد فرضت بموجب قانون المالية فلا يمكن إلغاؤها إلا بموجب قانون المالية ؟

يمكن الإجابة على هذا الإشكال المطروح من خلال عرض وجهتي نظر مختلفتين:

2-1- التفسير الأول: تعتبر قوانين المالية التي عدلت أمر 03-01 جزء لا يتجزأ منه، فهي تعتبر أحكام معدلة و متممة له صدرت في ظله ، و ليس هناك حاجة لأن ينص قانون المالية على إلغائها ، بحيث تعتبر ملغاة بمجرد إلغاء أحكام أمر 03-01 . و تطبيقا لهذا التفسير فإن إلغاء أمر 03-01 يعني إلغاء جميع نصوص قوانين المالية المعدلة و المتممة له، والتي تتضمن على وجه الخصوص:

أ- قاعدة الشراكة الإجبارية التي كرس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، و التي وردت كنص معدل و متمم لأحكام الأمر رقم 03-01.

ب- تكريس حق الشفعة و إجراءاته، ورد كنص معدل و متمم

ت- اختصاصات المجلس الوطني للاستثمار، وردت بموجب نص معدل و متمم.

ث- المزايا و الشروط التي أضافتها أحكام قوانين المالية و كذا النشاطات التي أدخلتها ضمن نطاق تطبيق أمر 03-01 كلها ملغاة¹⁶.

غير أن هذا التفسير قاصر من عدة نواحي أهمها ، اعتماده على اعتبار أن أحكام قوانين المالية التي عدلت قانون الاستثمار السابق أمر رقم 03-01 تعتبر جزء منه و مادة من مواده لأنها وردت معدلة و متممة له بالنص الصريح على ذلك فقد جاءت بعبارة " تعدل و تتمم " وهو تفسير مقبول إذا كانت أحكام قانون المالية تنص صراحة على أنها تعدل و تتمم أمر 03-01، فالإلغاء يعني إلغائها. في حين يبقى النص غامض و بدون تفسير فيما تعلق بالأحكام التي لم ترد بصورة التعديل و التتميم الصريح لأمر 03-01 ، بحيث أن هناك أحكام جاءت في صلب قانون المالية دون أن تنص على أنها تعدل و تتمم

قانون الاستثمار، غير أنها متعلقة بأحكام قانون الاستثمار و منها على سبيل المثال المادة 48 من قانون المالية لسنة 2010 و المادة 78 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المادة 52 و 62 من قانون المالية لسنة 2014 و المادة 49 من قانون المالية لسنة 2012 ، فالقول بإلغاء هذه النصوص لا يجد له مبرر حسب هذا التفسير حتى ولو أخذنا بفكرة الإلغاء الضمني لهذه المواد لمجرد كونها تخالف نص قانون الاستثمار الجديد، حيث أن القول بإلغائها يجعل مثلا نشاطات السينما و الكتاب و النشاطات الثقافية و الرياضة تخرج من نطاق تطبيق قانون الاستثمار الجديد قانون 09-16 و لا تستفيد من الأنظمة التحفيزية التي يكرسها، لأنها أدخلت ضمن نطاق تطبيق أمر 03-01 بموجب نص المادة 78 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009¹⁷، و المادة 48 من قانون المالية لسنة 2010¹⁸. و تستثنى من ذلك النشاطات السياحية التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد صراحة بموجب نص المادة 15. لذلك فإن الأخذ بهذا التفسير يمكننا من استنتاج إقصاء المشرع الجزائري لهذه النشاطات من الاستفادة من المزايا التي يكرسها قانون 09-16، وهو يخالف بذلك المبادئ التي كرسها و نطاق تطبيقه الذي يشمل كل الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنتجة للسلع و الخدمات. لذلك توجب على المشرع أن يسارع بمنح هذه النشاطات مزايا خاصة بها في إطار النصوص القانونية التي تحكمها.

بالإضافة إلى ذلك فإن إلغاء قاعدة الشراكة الإلزامية الواردة بموجب قانون المالية المعدل و المتمم لأمر 03-01 بمجرد إلغاء هذا الأخير، يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها أن قاعدة الشراكة الإلزامية ملغاة بموجب قانون الاستثمار و لا تشكل نسا من مواده، في حين نجدها قاعدة مكرسة بموجب نصوص قانونية أخرى منظمة لقطاعات النشاط الاقتصادي مثل قانون النقد و القرض¹⁹ الذي لازال يكرس قاعدة الشراكة الإلزامية كأسلوب وحيد للاستثمار في القطاع المصرفي بالنسبة للأجانب²⁰، وبالتالي فقد أصبحت قاعدة مكرسة في قطاع نشاطات بصفة خاصة، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التساؤل عن السبب في التمييز بين قطاعات النشاط في النص على هذه القاعدة، فهل يعني هذا أن القطاع المصرفي من القطاعات الإستراتيجية للدولة تفرض رقابتها عليه من خلال فرض قاعدة الشراكة الإلزامية؟

2-2- التفسير الثاني: يعتمد هذا التفسير على اعتبار أمر 03-01 ملغى جزئيا، وعليه فإن الأحكام التي لم يرد ما يلغيها صراحة أو ما يدل على مخالفتها ضمنا بموجب قانون 09-16 تبقى سارية المفعول.

حيث يستند هذا التفسير على قيام قانون الاستثمار 09-16 لم يلغى إلا نسا واحدا فقط من قانون المالية، حيث أقر نص المادة 37 من قانون الاستثمار 09-16 إلغاء أحكام المادة 55 من القانون رقم 08-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 وهي التي لم ترد أصلا بصيغة التعديل و التتميم لأمر 03-01، وعليه فالأولى أن يقوم قانون الاستثمار 09-16 بإلغاء نصوص مواد قوانين المالية التي جاءت على الأقل معدلة و متممة لأمر 03-01 بدل إلغاء مادة لا تدخل أصلا ضمن أحكامه و ليست معدلة و متممة له؟

كما أن قانون المالية مستقل بأحكامه عن قانون الاستثمار بحيث لا يمكن لهذا الأخير أن يكون محلاً للتعديل أو الإلغاء من قبل قانون الاستثمار. فقانون المالية يستمد شرعية قيامه بتعديل مختلف النصوص الأخرى من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، بينما لا يملك قانون الاستثمار صلاحية تعديل أو إلغاء أحكام قانون المالية. كما انه يجب احترام قاعدة توازي الأشكال و الاختصاص الموضوعي للنصوص القانونية، فقانون المالية يختص بتحديد تطبيق السياسة التشريعية في المجال المالي ، وكذا تحديد ميزانية الدولة، مواردها و أعبائها ، خلافا لقانون الاستثمار الذي يهدف إلى تأطير النشاطات الاستثمارية التابعة للقطاعين العام و الخاص على حد سواء .

كما أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 لا يجيز لقانون الاستثمار النص حتى على المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات التي تقدمها هيئات الاستثمار إلا بموجب ترخيص من قانون المالية استنادا على نص المادة 19 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية فكيف يسمح إذن لقانون الاستثمار بإلغاء أحكام قانون المالية؟

إن الأخذ بهذا التفسير ينتج عنه أن كل الأحكام الواردة بموجب قوانين المالية السابقة تبقى سارية المفعول ، ما عدا نص المادة 55 من قانون المالية لسنة 2014²¹ التي تم إلغاؤها بموجب نص المادة 37 من قانون الاستثمار 16-09 صراحة.

غير أن قبول هذا التفسير يجعلنا نقر بجواز تعديل و/أو إلغاء قانون الاستثمار لأحكام قوانين المالية وهو الأمر الذي يعد غير دستوري لمخالفته قواعد الاختصاص التشريعي و الموضوعي للنصوص القانونية.

3- القيود المفروضة على قانون 16-09 بموجب قوانين المالية اللاحقة لصدوره:

لا يمكن الحديث عن الضمانات²² التي تمنح للمستثمرين دون التطرق لضمان استقرار النص القانوني الذي يحكم النشاطات الاستثمارية من مختلف المخاطر التشريعية التي قد تلحق به و التي لا تنحصر فقط في مبدأ ضمان الاستقرار التشريعي بمفهومه الضيق²³ بل تتعداه إلي ضرورة ضمان استقرار السياسة التشريعية في مجال الاستثمار ككل . والتأكيد على عدم مفاجئة المستثمرين بقواعد جديدة تمس بالضمانات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار. غير أن الملاحظ على السياسة التشريعية في مجال الاستثمار استمرارها بالسماح لقوانين المالية بإضفاء تعديلات سنوية متتالية على قانون الاستثمار ، رغم بقاء الإشكال مطروح فيما يتعلق بمدى احترامها في هذه المرة لاختصاصات قوانين المالية المحصورة بالجانب المالي فقط ؟ و يمكن أن نجمل التعديلات التي أوردتها قوانين المالية على أحكام القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار فيما يلي:

3-1- التعديلات غير المباشرة:

(1) إلزامية إعادة استثمار نسبة 30% من الأرباح:

شمل التعديل الأول نص المادة 57 من قانون المالية لسنة 2009 التي كانت تلزم المستثمرين الذين استفادوا من إعفاءات و تخفيضات جبائية و جمركية في إطار أجهزة دعم الاستثمار بإعادة استثمار حصة أرباح موافقة لقيمة هذه الإعفاءات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية .

حيث عدلت المادة 51 من قانون المالية لسنة 2016²⁴ نص المادة 57 من قانون المالية لسنة 2009 المحدد للنسبة الواجب إعادة استثمارها بالنسبة للاستثمارات التي استفادت من الدعم في إطار أجهزة الاستثمار²⁵.

لقد قيد التعديل الجديد حق المستثمرين في تحويل عائداتهم الاستثمارية ، و ألزمهم بإعادة استثمار 30% من حصة الامتيازات الموافقة للإعفاءات و التخفيضات الممنوحة في مرحلة الاستغلال على النشاط المهني و أرباح الشركات.و من أجل تطبيق هذا النسبة الجديدة الملزم إعادة استثمارها صدر قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2016²⁶ حدد مفهوم إعادة الاستثمار ، بالاستثمار في النشاطات و السلع و الخدمات المؤهلة للاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها بموجب قانون الاستثمار رقم 16-09، كما أعفت نص المادة 09 من نفس القرار الاستثمارات المنجزة في إطار شراكة أجنبية وطنية، (و إن كان هذا قد يعد دليلا على عدم إلغاء قاعدة الشراكة) من إلزامية إعادة استثمار نسبة 30% عندما يتم ضخ المبلغ الكامل للامتيازات الممنوحة في سعر السلع و الخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات. كما حدد القرار الوزاري المشترك تاريخ بداية تطبيق إلزامية إعادة استثمار نسبة 30% ابتداء من أول يناير سنة 2016.

غير أن المشرع قام بإلغاء أحكام المادة 57 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بموجب نص المادة 82 من القانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017²⁷، ليبقي شرط إعادة استثمار نسبة 30% مكرسا بموجب نص المادة 142 من قانون الضرائب.

(2) فرض قاعدة الشراكة الإجبارية:

سبق وأن تطرقنا لمصير قاعدة الشراكة الإجبارية المفروضة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدل و المتمم لأمر 01-03 ، والتي أُلغيت بمجرد إلغاء أحكام أمر 01-03 . فهل هذا يعني أن المستثمرين الأجانب أصبحوا قادرين على ملكية مشروعهم الاستثماري بصورة كاملة؟

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2016²⁸ إجابة صريحة حول مصير قاعدة الشراكة الإجبارية من خلال نص المادتين 62 و 66 مع ملاحظ أن هاتين المادتين لم تردا بصيغة التعديل و التتميم للقانون رقم 16-09.

لقد أعاد النصاب تقييد ملكية المستثمر الأجنبي و الوطني العمومي لمشروعه الاستثماري و تكريس قاعدة الشراكة بتفاوت نسبتها بينهما ، حيث ألزم نص المادة 62 المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تنجز عمليات الشراكة عن طريق فتح الرأسمال الاجتماعي لفائدة المساهمة الوطنية، الاحتفاظ بملكية 34% من مجموع الأسهم و الحصص الاجتماعية.

أما نص المادة 66 فقد حددت ملكية الأجانب الذين يمارسون النشاطات الاستثمارية المنتجة للسلع و الخدمات و نشاطات الاستيراد بنسبة لا تتعدى 49%، بنصها على "ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع و الخدمات و الاستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأس مالها..." بحيث يجب أن يشمل كل تعديل للقيد في السجل

التجاري احترام الشركة لهذه القاعدة في توزيع رأس المال. غير أن المستثمرون و تطبيقا للفقرة الأخيرة من نص المادة 66 غير ملزمون بتطبيق هذه النسبة إذا تعلق الأمر بما يلي:

- تعديل الرأسمال الاجتماعي.
- التنازل عن أسهم الضمان المقدر بنسبة 20% شريطة أن لا تتجاوز قيمة الأسهم المتنازل عنها نسبة 1%.
- إلغاء نشاط أو إضافة آخر أو تعديل النشاط.
- تعيين المدير أو مسيري الشركة.
- تغيير عنوان المقر الاجتماعي.

و الجدير بالملاحظة أن هذا النص لا يختلف عما كان مكرسا في ظل قوانين المالية المعدلة و المتممة لأمر 03-01 بل هو نقل حرفي لمضمونها ، وكل ما في الأمر هو اعتبارها قاعدة من قواعد قانون المالية تسري على كل الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات ، والتي قد لا تدخل في نطاق تطبيق قانون الاستثمار كنشاط الاستيراد مثلا.

3) توسيع صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و مجلس مساهمات الدولة:

لقد ورد هذا التعديل بموجب نص المادة 14 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 التي عدلت بدورها نص المادة 94 من قانون المالية لسنة 2016.

تضمن التعديل الثاني منح مجلس مساهمات الدولة و المجلس الوطني للاستثمار صلاحية وضع الشروط اللازمة لتحديد الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي التي يمكنها الاستفادة من تكفل الخزينة بالفوائد المترتبة على القروض الممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية لفائدة الاستثمارات من أجل تمويل برامجها الخاصة بإعادة الهيكلة و /أو التطوير. الأمر الذي يؤكد بأن قانون المالية يواصل منح صلاحيات خاصة للمجلس الوطني للاستثمار و يوسع منها ، غير أن توسيع صلاحيات المجلس صاحبه التضيق على الشروط المعتادة لتمكين المستثمرين من الاستفادة من المزايا ، وكل ما يمنحه القانون يراقبه و يقيده المجلس الوطني للاستثمار و كذا مجلس مساهمات الدولة بشروط خاصة.

3-2- التعديل المباشر:

أقر نص المادة 05 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 تعديلا مباشرا لأحكام نص المادة 18 من قانون الاستثمار الجديد 09-16.

تضمن هذا التعديل الصريح إلغاء صلاحية المجلس الوطني للاستثمار المتعلقة بمنح إعفاءات أو تخفيضات من الحقوق أو الضرائب أو الرسوم التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة 05 سنوات، بالإضافة إلى إقصاء المواد و المكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الرسم على القيمة المضافة، من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم من خلال إلغاء نص النقطة الثانية بفقرتها من المادة 18.

و عليه تبقي صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار مفتوحة أمام قوانين المالية التي تزيد منها في بعض الأحيان و تقلص منها في أحيان أخرى دون احترام حدود الصلاحيات المنصوص عليها قانونا.

خاتمة:

رغم المجهودات المبذولة من قبل المشرع الجزائري لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و تثبيت الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين من خلال فرض سيادة القانون واحترام مبادئه لا سيما المتعلقة منها بالنشاطات الاستثمارية، فإن السياسة التشريعية كعامل أساسي لضمان استقرار الاستثمار لم تعرف الوضوح بعد ، كما أنها لم تتجاوز كل الانتقادات التي عرفها النص السابق أمر 01-03، ناهيك عما خلقتة قوانين المالية من لبس متعلق ببقاء سريانها أم إلغائها.

إن النتائج التي تترتب على اعتبار أحكام قوانين المالية المعدلة و المتممة لأمر 01-03 ملغاة بمجرد إلغاء هذا الأخير، تجعل المشرع الجزائري في حاجة ملحة لإصدار النص التنظيمي المتعلق بحق الشفعة لبيان إجراءاته التي يجب أن تكون أقل تعقيدا من سابقتها حتى لا يتمسك المستثمر الأجنبي بضرورة تطبيق أحكام قوانين المالية المنظمة لإجراءات حق الشفعة طبقا لنص المادة 22 من قانون الاستثمار رقم 16-09 .

كما يترتب على اعتبار أحكام قوانين المالية المعدلة و المتممة لأمر 01-03 ملغاة ، تأكيد إلغاء قاعدة الشراكة الإجبارية التي فرضها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، ليتخلى قانون الاستثمار عن الشراكة بصورة "إجبارية"، ويبقيها كنص أصلي وارد ضمن أحكام قانون المالية ، و تشمل النشاطات التي تدخل ضمن نطاق تطبيق قانون 16-09 و بعض النشاطات التي تخرج عن مجال تطبيقه كنشاط الاستيراد. كما لا تزال قاعدة الشراكة الإجبارية مكرسة في إطار قطاعات مختلفة من النشاطات الاقتصادية بموجب نصوص قانونية خاصة بقطاعات معينة لا سيما منها قانون النقد و القرض ، وهو ما يمكن تفسيره ببقاء رقابة الدولة على النشاطات الاستثمارية بصفة عامة.

إن وضوح الوضع القانوني فيما تعلق بأحكام قوانين المالية المعدلة و المتممة لأمر 01-03 ، لا يزيل الغموض فيما تعلق بنصوص مواد قوانين المالية التي لم تتضمن تعديلا و/أو تنميما صريحا لأمر 01-03 ، و التي لم يلغى منها قانون الاستثمار الجديد إلا نص المادة 55 من قانون المالية لسنة 2014 فقط، أما باقي النصوص فتبقى سارية المفعول إلى غاية إلغائها بموجب قانون المالية أو قانون الاستثمار كما فعل مع نص المادة 55. مع التأكيد على عدم دستورية إلغاء قانون الاستثمار لأحكام قانون المالية.

من الجدير بالملاحظة أن تعطيل تطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إلى غاية سنة 2023 يؤكد عدم جاهزية المشرع للتمسك بالقواعد القانونية بصورة صارمة، حيث أن قانون المالية هو النص الوحيد المسموح له بفرض أو بالترخيص لفرض الرسوم و الأتاوى و الإعفاءات الجبائية مما يؤكد عدم استقرار الضمانات المالية و كذا الحوافز التي منحها قانون الاستثمار نظرا لمخالفتها للقانون

العضوي المتعلق بقوانين المالية، ما يجعلها معرضة للإلغاء بمجرد دخول القانون العضوي المتعلق بقوانين حيز التطبيق.

لم يسلم قانون المالية الجديد من التعديلات السنوية الواردة بموجب قوانين المالية، و التي جاءت مباشرة وغير مباشرة، مؤكدة اعتماد المشرع الجزائري على نفس الطريقة التي كانت مستعملة في ظل الأمر رقم 01-03، كما أنها لم تحترم اختصاصات النصوص التنظيمية لا سيما ما تعلق منها باختصاصات المجلس الوطني للاستثمار، حيث منحت قوانين المالية لهذا الأخير وكذا لمجلس مساهمات الدولة صلاحية وضع شروط أخرى للتمكن من الاستفادة من بعض المزايا ، في حين أن اختصاصات قوانين المالية يجب أن لا تتعدى الجانب المالي و لا يمكنها منح المجلس إلا صلاحيات ذات طابع مالي. وعليه فقوانين المالية لا تزال تمتاز بطابعها التقدي لقانون الاستثمار.

الهوامش:

- 1- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج.ع 46 مؤرخ في 03 غشت سنة 2016 معدل و متمم.
- 2- قانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية ،ج.ر.ج.ج.ع 53 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018.
- 3- قانون عضوي رقم 18-16 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018 يحدد شروط و كفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية ،ج.ر.ج.ج.ع 54 مؤرخ في 05 سبتمبر سنة 2018.
- 4- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر.ج.ج.ع 72 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2015.
- 5- قانون رقم 18-13 مؤرخ في 11 يوليو سنة 2018 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018 ج.ر.ج.ج.ع 42 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2018.
- 6- أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ع 47 مؤرخة في 22 أوت سنة 2001 معدل و متمم (ملغى جزئيا).
- 7- قبل صدور القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في شكله الجديد كان القانون المتعلق بقوانين المالية رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو ،ج.ر.ج.ج.ع 28 مؤرخ في 10 يوليو سنة 1984(ملغى جزئيا) يمنح لقوانين المالية دون سواها الحق في تعديل كل النصوص القانونية الأخرى لمختلف القطاعات من خلال نصوص المواد 13 ،49،48،،41،،37،15،و 67.
- 8- كما أن دستور 1996 قد برر من خلال أحكام نص المادة 180 سبب عدم إصدار القانون المتعلق بقوانين المالية في شكل عضوي بغياب و عدم تنصيب المؤسسات الموكل لها إصدار و رقابة هذا النوع من القوانين.أنظر بشير يلس شوش، التطبيقات العملية لقوانين المالية و انعكاساتها على الصلاحيات البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 03 ،جوان سنة 2003، ص 37، أنظر أيضا بن عنتر ليلي، قانون المالية و تعديل قانون الاستثمار،مجلة دراسات قانونية ، العدد 19 ، مركز البصيرة ، ديسمبر 2013.ص 187.
- 9- استبدل القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 مصطلح قوانين المالية التكميلية بمصطلح قوانين المالية التصحيحية و حدد صلاحياتها بموجب المادة 07 بنصها على " يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أو تنميط أحكام قانون المالية للسنة خلال السنة الجارية".

- 10- تنص المادة 06 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 على " يقر قانون المالية للسنة و يرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة و أعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً للأهداف المحددة و النتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم"
- 11- أنظر المواد 17، 18، 19 و 20 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 المذكور سابقاً.
- 12- مرسوم تنفيذي رقم 17-103 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017، يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار و كفاءات تحصيله، ج.ر.ج.ع. 16 مؤرخ في 08 مارس سنة 2017.
- 13- أمر رقم 09-01 مؤرخ في يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر.ج.ع. 44 مؤرخ في 26 يوليو سنة 2009.
- 14- قانون المالية التكميلي لسنة 2009، قانون المالية لسنة 2010، و قانون المالية لسنة 2014.
- 15- وهي النشاطات السينمائية، الرياضة السياحية و الفندقية، النشاطات الثقافية و الكتاب.
- 16- تعتبر أحكام قوانين المالية التالية ملغاة نتيجة لإلغاء أحكام الأمر رقم 01-03 لأنها وردت معدلة و متممة له: المواد 56،57،58،59 من قانون المالية لسنة 2014 ، و المواد 61،62،60،59،58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و المواد 63،65،66،67،68 من قانون المالية لسنة 2012، و المواد 35،36،37،38،39 من قانون المالية لسنة 2013، و المواد 48،49 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، و المادة 97 من قانون المالية لسنة 2015.
- 17- تنص المادة 78 من قانون المالية التكميلي و التي لم ترد بصيغة التعديل و التتميم لمضمون أحكام الأمر رقم 01-03 ولا ضمن مجموعة النصوص التي عدلته و تمته على "دون المساس بالقوانين و التنظيمات المعمول بها، تؤهل للاستفادة من نظام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم، الاستثمارات التي تنجزها الشركات التي يتعلق نشاطها بالرياضة و كذا الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية المصنفة"
- 18- تنص المادة 48 من قانون المالية لسنة 2010، و التي لم تأتي بصيغة التعديل و التتميم أيضا على "دون المساس بالقوانين و الأنظمة السارية المفعول، تخضع لترتيبات الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار ، الاستثمارات من طرف الشركات التي تستهدف النشاطات الثقافية ولا سيما تلك المتعلقة بالسينما و الكتاب"
- 19- المادة 83 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض ج.ر.ج.ع. 52 مؤرخ في 27 أوت سنة 2003، المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 09-01 مؤرخ في يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر.ج.ع. 44 مؤرخ في 26 يوليو سنة 2009 و بالأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة 2010، يعدل و يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج.ع. 50 مؤرخ في أول سبتمبر سنة 2010، و بموجب القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج.ر.ج.ع. 68 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2013، و بموجب القانون رقم 14-16 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج.ر.ج.ع. 77 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2016 و المتمم بموجب قانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج.ع. 57 مؤرخ في 12 أكتوبر سنة 2017.
- 20- شكل تمسك المشرع الجزائري بقاعدة الشراكة الإجبارية في القطاع المصرفي ،تراجعا صريحا عن الضمانات الممنوحة للاستثمار في القطاع أثناء مرحلة الاقتصاد الحر، حيث عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في ظل مرحلة الاقتصاد الموجه و قانون النقد و القرض 90-10 الملغى. كما شكل مساسا بالمبادئ التي يكرسها قانون الاستثمار لا سيما مبدأ حرية الاستثمار و مبدأ المساواة في المعاملة. عزيزي جلال، الشراكة كقيد على عملية الاستثمار المصرفي الأجنبي في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد الثالث، المجلد العاشر، جامعة الجلفة، ص290، ص291.

21- تنص المادة 55 من قانون المالية لسنة 2014 على ما يلي "يستفيد من الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية التي يقررها المجلس الوطني للاستثمار مع احترام قاعدة رأسمال 49-51% كل استثمار أجنبي بالشراكة يساهم في تحويل المهارات نحو الجزائر و /أو إنتاج السلع ، في إطار نشاط منجز بالجزائر ، بمعدل اندماج يفوق 40%....."

22- حصر قانون 16-09 الضمانات الممنوحة للاستثمار صراحة في الفصل الرابع ، بداية من نص المادة 21 إلى غاية نص المادة 25 ، وتمثل في :ضمان المعاملة العادلة و المنصفة،ضمان الاستقرار التشريعي وضمان الحق في اللجوء للتحكيم التجاري،و ضمان حرية تحويل أمواله، وضمان عدم المساس بملكته إلا وفقا للقانون .الأمر الذي يجعل من أحكام الفصل الرابع ناقصة جدا بحيث لا تشمل كل الضمانات الممنوحة للمستثمرين لا سيما منها ضمان الاعتراف بحرية الاستثمار .

23- تبنى قانون 16-09 مبدأ الاستقرار التشريعي بموجب نص المادة 12 .و يمكن تعريف مبدأ الاستقرار التشريعي بأنه "تعهد الدولة المضيفة ببناء على سلطاتها بوقف سريان الآثار الناتجة عن التعديلات اللاحقة التي قد تطرأ على قوانينها الداخلية على المستثمر ،وبقاء استفادة المستثمر من جميع الحقوق و المزايا الممنوحة في ظل القوانين السابقة".سلامة أحمد عبد الكريم،شروط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار و التجارة الدولية مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، العدد الخامس، جامعة المنصورة، كلية الحقوق سنة 1989.ص 128.

24- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر.ج.ج.ع 72 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2015.

25- Mesure visant a abroger les dispositions de l'article 57 de la loi de finances complémentaire pour 2009 prévoyant l'obligation faite aux sociétés qui bénéficient d'exonération ou de réductions de professionnelle dans le cadre du dispositif de soutien a l'investissement, de réinvestir la part des bénéfices correspondant a 30% de ces exonérations ou réductions dans un délai de quatre ans a compter de la date de clôture de l'exercice dont les résultats ont été soumis au régime préférentiel Séminaire (loi de finance 2017) chambre de commerce et d'industrie de la wilaya de Boumerdes document conçu par: UNICOM FORMATION ,date 23janvier2017.p07

26- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2016، يحدد كليات تطبيق أحكام المادتين 02 و 51 من قانون المالية لسنة 2016، المتعلقة بالزامية إعادة استثمار نسبة 30% من حصة الأرباح الموافقة للإعفاءات أو التخفيضات الضريبية الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، ج.ر.ج.ج.ع 71 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2016.

27- قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج.ر.ج.ج.ع 77 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2016.

28- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر.ج.ج.ع 72 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2016.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

أولاً: النصوص التشريعية:

أ- التشريع العضوي:

1. قانون رقم 84-17 مؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 ، يتعلق بقوانين المالية ج.ر.ج.ج.ع 28 مؤرخ في 10

يوليو سنة 1984 معدل و منتم (ملغي جزئياً).

2. قانون عضوي رقم 15-18 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية، ج.ر.ج.ع.ج.ع 53 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018.
 3. قانون عضوي رقم 16-18 مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018، يحدد شروط و كفاءات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ج.ر.ج.ع.ج.ع 54 مؤرخ في 05 سبتمبر سنة 2018.
- ب- التشريع العادي:**
1. أمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ع. 47 مؤرخة في 22 أوت سنة 2001 معدل و متمم (ملغى جزئياً).
 2. أمر رقم 09-01 مؤرخ في يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر.ج.ع.ج.ع 44 مؤرخ في 26 يوليو سنة 2009.
 3. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر.ج.ع.ج.ع 72 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2015.
 4. قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ع.ج.ع 46 مؤرخ في 03 غشت سنة 2016 معدل و متمم.
 5. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج.ر.ج.ع.ج.ع 72 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2016.
 6. قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج.ر.ج.ع.ج.ع 77 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2016.
 7. أمر رقم 11-03 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض ج.ر.ج.ع.ج.ع 52 مؤرخ في 27 أوت سنة 2003، المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 09-01 مؤرخ في يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر.ج.ع.ج.ع 44 مؤرخ في 26 يوليو سنة 2009 و بالأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة 2010، يعدل و يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج.ع.ج.ع 50 مؤرخ في أول سبتمبر سنة 2010، و بموجب القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج.ر.ج.ع.ج.ع 68 مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2013، و بموجب القانون رقم 14-16 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج.ر.ج.ع.ج.ع 77 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2016 و المتمم بموجب قانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج.ع.ج.ع 57 مؤرخ في 12 أكتوبر سنة 2017.
 8. قانون رقم 18-13 مؤرخ في 11 يوليو سنة 2018، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، ج.ر.ج.ع.ج.ع 42 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2018.

النصوص التنظيمية:

1. مرسوم تنفيذي رقم 17-103 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017، يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار و كفاءات تحصيله، ج.ر.ج.ع.ج.ع 16 مؤرخ في 08 مارس سنة 2017.
2. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2016، يحدد كفاءات تطبيق أحكام المادتين 02 و 51 من قانون المالية لسنة 2016، المتعلقة بإعادة استثمار نسبة 30% من حصة الأرباح الموافقة للإعفاءات أو التخفيضات الضريبية الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، ج.ر.ج.ع.ج.ع 71 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2016.

المقالات:

1. بشير يلس شاوش، التطبيقات العملية لقوانين المالية و انعكاساتها على الصلاحيات البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 03، جوان سنة 2003.

2. بن عنتر ليلي، قانون المالية و تعديل قانون الاستثمار،مجلة دراسات قانونية ، العدد 19 ، مركز البصيرة ، ديسمبر 2013.
3. سلامة أحمد عبد الكريم، شروط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار و التجارة الدولية، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة المنصورة، كلية الحقوق سنة 1989.
4. عزيزي جلال،الشراكة كقيد على عملية الاستثمار المصرفي الأجنبي في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد الثالث، المجلد العاشر، جامعة الجلفة سنة 2017.

الملتقيات:

Séminaire (loi de finance 2017): chambre de commerce et d'industrie de la wilaya de Boumerdes document conçu par: UNICOM FORMATION, date23janvier2017.p07